



الاقتصادية

آخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/Business

«عقارات الكويت» توقع عقود تسهيلات ائتمانية بـ 30 مليون دينار

أعلنت شركة عقارات الكويت عن قيامها بتوقيع عقود تسهيلات ائتمانية في الكويت بقيمة 30 مليون دينار. وقالت الشركة في بيان للبورصة أمس، إن العقد الأول بقيمة 20 مليون دينار، وتم توقيعه مع أحد البنوك الإسلامية في الكويت وبفترة سداد مرنة. وأضافت الشركة في بيان آخر للبورصة، أن العقد الثاني بقيمة 10 ملايين دينار، وتم توقيعه مع أحد البنوك الكويتية وبفترة سداد مرنة أيضا. وأوضحت الشركة أن القرضين الهدف منهما تمويل التوسع العقاري للشركة، موضحة أن الفائدة السنوية على القرضين تتوقف على حسب المستخدم منهما.

متوسط التداول اليومي انخفض إلى 25 مليون دينار 30% تراجع سيولة البورصة

السهم الذي كان محط اهتمام شريحة كبيرة من المتعاملين.

ومن المنتظر أن يشهد السوق موجة جديدة من النشاط خلال الجلسات المقبلة في ظل توافر العوامل الإيجابية التي كانت سببا في ارتفاعه خلال الفترة الماضية وأبرزها ارتفاع اسعار النفط وقرب تفعيل انضمام بورصة الكويت لمؤشر فوتسي في سبتمبر المقبل، فضلا عن استمرار منظومة التطوير التي بدأت تؤتي ثمارها من خلال جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية في ظل ارتفاع معدلات الشفافيّة، وواصلت القيمة الرأسمالية تحقيق المكاسب خلال تعاملات الأسبوع، إذ بلغت المكاسب حسب تقرير كامكو للاستثمار نحو 165 مليون دينار لتبلغ القيمة الرأسمالية لبورصة الكويت 29,448 مليار دينار ارتفاعا من 29,284 مليار الأسبوع الماضي. وشهدت

بعد طفرة نشاط دامت على مدار أسبوعين متتاليين، شهدت تعاملات بورصة الكويت تباينا في أداء مؤشراتنا على وقع عمليات تصريف لجني الأرباح شملت العديد من الأسهم التي حققت مكاسب سريعة لافتة خلال الأسبوعين الماضيين.

ورغم تراجع مؤشرات السوق، إلا أن مؤشر السوق الأول واصل تحقيق المكاسب للأسبوع الثالث على التوالي وإن كانت بشكل محدود، وذلك بعد أداء متباين في ظل عمليات تغيير المراكز الاستثمارية التي تشهدها المرحلة الحالية.

وكان لافتا خلال جلسات الأسبوع الماضي انخفاض السيولة بنسبة 30% بحصيلة إجمالية بلغت 124 مليون دينار بمتوسط يومي 24,7 مليون دينار مقارنة بنحو 179 مليون دينار بمتوسط يومي 36 مليون دينار الأسبوع الماضي. وشهدت جلسة ختام الأسبوع (أمس) أدنى سيولة للبورصة منذ بداية الطفرة في 7 الجاري ببلوغها 18,4 مليون دينار. وتمركزت السيولة حول الأسهم القيادية بالسوق الأول بنسبة 84% باستحواذ هذه الأسهم على 104 ملايين دينار من القيمة الإجمالية.

وحظي سهم «المتكاملة» الوافد الجديد بالبورصة الكويتية بقرابة 24% من إجمالي السيولة المندفقة للسوق، وكانت الجلسة الأولى السهم شهدت نشاطا كثيفا على

سهم «المتكاملة» الوافد الجديد بالسوق استحوذ على 24% من السيولة

18,4 مليون دينار أدنى سيولة في جلسة أمس منذ بداية الطفرة

● تراجع مؤشر السوق العام 0,5%، محققا 3 نقاط خسارة، ليصل المؤشر إلى 5210 نقطة.

● واصل مؤشر السوق الأول ارتفاعه بنسبة 0,2% بنهاية جلسات الأسبوع، محققا 9 نقاط مكاسب ليصل إلى 5353 نقطة.

● حقق مؤشر السوق الرئيسي ترجعا 0,5%، بخسائر بلغت 23 نقطة ليصل إلى 4952 نقطة.

عبر المذكرة الموقعة مع الصين «التجارة»: نسعى لتوسعة المشاريع الصغيرة والمتوسطة خارج الحدود

توسعة أنشطة المشاريع الصغيرة والمتوسطة خارج نطاق الحدود في البيع والشراء كذلك استثمار شركات التكنولوجيا الناشئة وخدمة أصحاب المبادرات والمشاريع الصغيرة والمتوسطة التي بدأت العمل عن طريق التجارة الإلكترونية فضلا عن تدريب الكوادر الوطنية في هذا المجال.

وبين أن المذكرة ستعمل أيضا على تطوير التنمية المستدامة والمستقرة للتجارة الثنائية وتفعيل العلاقة الاستراتيجية بين الكويت والصين على أساس المنافع المتبادلة إذ تتضمن بنودها تبادل الخبرات والمعلومات في مجال التجارة الإلكترونية عبر عقد ورش عمل ودورات تدريب فضلا عن إطلاق مشروعات ومبادرات مشتركة تخدم مصالح البلدين. وتوقع أن تكون هناك «استثمارات ضخمة عبر هذه المذكرة في هذا المجال الحيوي على المدى البعيد وبعد دخولها حيز التنفيذ»، مبيّنا أن العمل على تعزيز وتطوير خدمات التجارة الإلكترونية من شأنه الارتقاء بمجتمع الأعمال، لاسيما أن العالم بدأ يعتمد عليها.

ولفت الشيخ نمر الصباح إلى عدة اتفاقيات مبرمة في مجال التعاون التجاري عموما مع العديد من الدول لكنها المرة الأولى مع الصين، موضحة أن الكويت لديها رؤية مستقبلية للتوقيع على مذكرة مشابهة مع العديد من الدول في مجال التجارة الإلكترونية.

أكدت وزارة التجارة والصناعة أن مذكرة التفاهم التي وقعتها الكويت أخيرا مع الصين في مجال التجارة الإلكترونية من شأنها توسعة أنشطة المشاريع الصغيرة والمتوسطة خارج نطاق الحدود وتعزيز استثمارات شركات التكنولوجيا الناشئة. وقال الوكيل المساعد لشؤون المنظمات الدولية والتجارة الخارجية في «التجارة»، الشيخ نمر الصباح لـ «كونا» أمس إن المذكرة التي وقعها وزير التجارة والصناعة خالد الروضان أثناء زيارة صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد إلى الصين أخيرا ستعمل على تشجيع وتطوير التجارة الإلكترونية خصوصا تجارة الخدمات والسلع الإلكترونية بما فيها الترفيه والسياحة وخلق فرص عمل جديدة.

وأضاف الشيخ نمر الصباح أن العمل الدستورية في الكويت ودخولها حيز التنفيذ، لافتا إلى أن المذكرة تعد نقطة انطلاق كبيرة للتعاون بين الجانب الكويتي والصيني. وعن بنود المذكرة، أضاف بأنها تتضمن «المساهمة في دعم نمو المشروعات الناشئة في قطاع التجارة الإلكترونية وبناء علامات تجارية قوية تمكننا من الوجود في الأسواق الخليجية في البداية ثم تنبئها في الأسواق العالمية مع ابتكار طرق جديدة للبيع والترويج عبر الإنترنت». وذكر أن بنود المذكرة تتضمن كذلك

ارتفعت 3,5% في الربع الأول وفق بيانات بنك الكويت المركزي مليار دينار تحويلات الوافدين في الكويت



1,6 مليار دينار فائض الحساب الجاري بنمو 45,1%

ارتفاع فائض الميزان السلي إلى 3,3 مليارات دينار

17,8% ارتفاع العجز في حساب الخدمات إلى 1,9 مليار دينار

63,8% نمو صافي قيمة الموجودات الخارجية للمقيمين

الوضع الكلي لميزان مدفوعات الكويت سجل فائضا بـ 471 مليون دينار

إلى نحو 1,9 مليار دينار مقارنة بعجز بلغت قيمته نحو 1,6 مليار دينار خلال الربع السابق.

وفيما يتعلق بتطورات الحساب المالي (الذي يسجل معاملات تبادل أصول وخصوم مالية بين المقيمين وغير المقيمين) ميزان مدفوعات الكويت خلال الربع الأول من 2018، فقد زادت وتيرة النمو في صافي قيمة الموجودات الخارجية لدرجة ضمن هذا الحساب، حيث سجل صافي قيمة تلك الموجودات الخارجية زيادة بنحو 1,4 مليار دينار، مقابل زيادة بنحو 4 مليارات دينار خلال الربع السابق، بزيادة 255,2 مليون دينار ونسبتها 63,8%. ونتيجة للتطورات في

الحسابات الرئيسية للميزان، سجل الوضع الكلي لميزان مدفوعات الكويت خلال الربع الأول من 2018 فائضا بلغت قيمته نحو 471 مليون دينار، مقابل فائض بلغت قيمته 415 مليون دينار خلال الربع السابق.

وبنظرة أكثر شمولية إلى وضع ميزان مدفوعات الكويت تأخذ في الاعتبار التغير في صافي قيمة الموجودات الخارجية لبعض الجهات المسجلة ضمن بند «الحكومة العامة»، فإن الوضع الكلي لميزان المدفوعات بالمفهوم الواسع يظهر فائضا يقدر بنحو 939 مليون دينار خلال الربع الأول من 2018، مقابل فائض بلغت قيمته نحو 1976 مليون دينار خلال الربع السابق له.

يستوعب 4,5 ملايين مسافر سنويا

8 أغسطس افتتاح المبنى رقم 4 المخصص لـ «الكويتية»

محمد عيسى

قالت مجلة ميد إنه بافتتاح المبنى رقم 4 بمطار الكويت الدولي في 8 أغسطس المقبل، والذي سيستوعب ما يصل إلى 4,5 ملايين مسافر سنويا، سيرتفع عدد مباني مطار الكويت الدولي إلى أربعة، علما أن المبنى المذكور سيكون مخصصا على سبيل الحصر لطائرات شركة الخطوط الجوية الكويتية.

أما المحطات الثلاث الأخرى في المطار فهي المحطة الرئيسية التي تسمى الآن المحطة رقم 1، والمبنى رقم 5 المخصص لطيران الجزيرة، ومحطة الشيخ سعد العبدالله، وهي محطة طيران للأعمال التجارية الصغيرة وتستخدمها شركة فلاي دبي أيضا لجميع الرحلات المتجهة إلى الكويت منذ عام 2013.

وقد وقع الاختيار في أبريل الماضي على مؤسسة إنشون الكورية الجنوبية لتشغيل وصيانة المبنى رقم 4، وذلك بموجب عقد التشغيل والصيانة البالغ قيمته 127,6 مليون دولار لمدة 5 سنوات

حيث ينتهي في عام 2023. وقالت مجلة ميد إن شركة ليوناردو الإيطالية منحت في ديسمبر الماضي عقدا لتصميم وتوريد وتشغيل نظام مناولة الأمتعة في المبنى المذكور.

تجدر الإشارة إلى أن تكلفة إنشاء المبنى رقم 4 بلغت 174 مليون دولار وقام بتنفيذ المشروع فريق يضم شركة جنكين إنسان سناني في تيكارات التركية وشركة الكويت الأولى للتجارة العامة والمقاولات، وقد صمم المبنى في الأصل كمرفق

على أثر ارتفاع الفائدة وقوة الدولار والتوتر التجاري

«الوطني»: 8 مليارات دولار هربت من الأسواق الناشئة

قبل مجلس الاحتياطي الفيدرالي نتيجة قوة الأداء الاقتصادي واقترب التضخم من بلوغ هدفه. وتوقع التقرير أن يرفع الفيدرالي الفائدة مرتين إضافيتين قبل نهاية العام وقد يرفعها في العام 2019 لـ 3 مرات إضافية.

تأثر سوق الصين وعمليتها

تأثرت عملة الصين الرينمينبي سلبا بعدة عوامل في يونيو ومطلع يوليو، مما أدى إلى تدخل البنك المركزي الصيني لدعم استقرار السوق، فقد سجلت العملة أسوأ أداء لها على الإطلاق في يونيو بعد أن تراجعت بواقع 3,3% مقابل الدولار، حيث واجهت ضغوطا نتجت عن قوة الدولار، والاستمرار النقدية المحلية الميسرة واستمرار المخاوف من حرب تجارية مع أميركا.

وارتفاعه في الكويت بواقع 3,1% وفي قطر بواقع 5% على أساس سنوي. أما في الإمارات، فقد ضاعفت السلطات جهودها لتحسين بيئة الأعمال المحلية وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر. بدورها، أعلنت السلطات في أبوظبي تقديم حزمة لإنعاش الاقتصاد والنمو بقيمة 13,6 مليار دولار.

الاقتصاد الأميركي يحافظ على قوته

وذكر التقرير أن الاقتصاد الأميركي حافظ على قوة نموه بعد الضعف الذي شهده في الربع الأول حسب بيانات الربع الثاني المشجعة، مع تسجيل مؤشرات الاقتصاد لشهري مايو ويونيو مستويات جيدة، حيث ارتفع التضخم في أسعار المستهلك إلى 2,9% في شهر يونيو، مسجلا الارتفاع السادس له على التوالي. وزادت احتمالية رفع الفائدة من



وبرامج الحكومات للتحفيز الاقتصادي، حيث تشير بيانات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للربع الأول من العام 2018 إلى أن قطاع السعودية غير النفطي قد حقق نموا بواقع 1,6% على أساس سنوي في الربع الأول من 2018.

على أثر ارتفاع الفائدة وقوة الدولار والتوتر التجاري. وحسب معهد التمويل الدولي فإن قيمة الاستثمارات التي سحبت من هذه الأسواق وتوجهت نحو الأسواق الأمتة قد ارتفعت إلى 8 مليارات دولار في يونيو من 6,3 مليارات دولار في مايو.

وتوقع التقرير أن تستمر التدفقات إلى الخارج في الأشهر المقبلة في رد فعل للتشدد في السياسة النقدية المتوقع في أميركا. كما أن الارتفاع في قيمة الدولار سيؤدي من عبء دين الأسواق، وسيؤدي هذا الأثر أيضا بعد الرفع المحتمل في الفائدة من قبل هذه الأسواق في محاولة لتعويض الخسائر الرأسمالية.

تحسن اقتصادات الخليج

بدأت الأفاق الاقتصادية للمنطقة بالتحسن في ظل ارتفاع أسعار النفط

لا تزال العلاقات التجارية العالمية متوترة والتي من المرجح أن تزداد حدتها، بعد أن جهزت أوروبا خطة مفصلة من شأنها رفع الرسوم على ما قيمته 300 مليار دولار من المنتجات الأميركية وذلك في حال فرض الرئيس «ترامب» رسوما جديدة على السيارات الأوروبية المستوردة. ولقد زادت هذه النزاعات من حدة المخاطر وتسببت في زعزعة الأسواق، إذ ولدت الكثير من الضغوط السلبية على سوق الصين للأوراق المالية وعمليتها «الرينمينبي»، حيث شهدت الصين ارتفاعا ملحوظا في خروج رؤوس الأموال من أسواقها، وهي بذلك ليست إلا جزءا من حركة خروج متنامية شملت الأسواق الناشئة.

وقد استمر المستثمرون في سحب أموالهم من الاقتصاد الناشئة، وتسارع هذه السحوبات في يونيو